ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"توظيف العقوبات الأحادية كأداة في السياسة الخارجية الأميركية: الإطار المفاهيمي والوظيفي"

إعداد الباحثة:

فاطمة المقداد

باحثة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية في لبنان

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

يتناول هذا البحث توظيف العقوبات الأحادية كأداة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية، فهي إحدى الأدوات غير العسكرية التي وظفتها الولايات المتحدة، لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، ويعود الإستخدام المنهجي للعقوبات الأميركية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه شهد توسعا نوعيا وكميا، منذ نهاية الحرب الباردة، مع تحول الولايات المتحدة إلى قوة مهيمنة في النظام الدولي. وقد ترافقت هذه المرحلة مع توظيف العقوبات كآلية لإدارة النظام الدولي، وفرض قواعد السلوك السياسي والإقتصادي، وبذلك عكست العقوبات الأحادية تصورا خاصا لدور الولايات المتحدة في توجيه التفاعلات الدولية وإعادة تشكيل موازين القوى.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الأميركية، السياسة الخارجية، الأدوات الصلبة، الأدوات الناعمة، إستراتجية الأمن القومي، النظام العالمي الجديد، الأدوات الإقتصادية.

المقدمة:

تمثل العقوبات الإقتصادية أحد أبرز الأدوات التي أعادت صياغة توازنات القوى الدولية من خلال إعادة تشكيل سلوك الدول، وضبط تفاعلات الفاعلين الدوليين، وفرض أنماط جديدة من الآليات المفعلة في الواقع السياسي، وفي هذا السياق برزت الولايات المتحدة بوصفها الطرف الأكثر قدرة على توظيف هذه الأداة نتيجة موقعها المركزي في النظام العالمي وامتلاك شبكة واسعة من المقومات الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية تخولها استخدام هذه الآلية في سياساتها وعبر إداراتها المتعاقبة.

إن فهم هذا المسار، يستلزم العودة إلى الأسس النظرية التي تحدد ماهية السياسة الخارجية الأميركية وإطارها المفاهيمي، باعتبارها نتاجا لتفاعل بنى داخلية وخارجية، وهيكلية متكاملة من شأنها أن تحدد موقع الدولة في الساحة الدولية. فجسدت العقوبات الإقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأميركية فضلا عن الأدوات الأخرى، وقد استخدمت هذه الأداة مرارا وتكرارا، فأخذت منحى تصاعديا، يتم تفعيله أو إلغاؤه تجاه الجهة المستهدفة ومدى استجابتها مع المبادئ العامة لسياسة الولايات المتحدة وانسجامها مع أهداف هذه السياسة.

مشكلة البحث:

شكلت العقوبات الأحادية أداة فعالة، في سياسة الولايات المتحدة الأميركية وتطور هذا الإستخدام عبر مراحل زمنية متعاقبة، على إثر ذلك، تتبلور الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم العقوبات الإقتصادية، بوصفها أداة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية في ضوء تطور مفهوم هذه السياسة ومنطلقاتها الإستراتجية، وإلى أي حد يعبر هذا التوظيف عن المنطلقات الإستراتجية الكبرى للولايات المتحدة الأميركية ومنظومتها القيمية ؟

وتتفرع بذلك مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- كيف تطور مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، وكيف تبلورت العقوبات الإقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الناعمة؟
- وما هي منطلقات استخدام العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأميركية؟

أهداف البحث:

تكمن أهمية هذا البحث، من معالجته موضوع العقوبات الإقتصادية الأحادية، كأداة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية، يتيح البحث فهم الطريقة التي تدمج بها العقوبات ضمن الإستراتجية الأميركية الكبرى، وكيف وظفت كأداة من أدوات القوة الناعمة، لتحقيق أهداف سياسية محددة، وبذلك، يشكل البحث محاولة بسيطة لتقديم إسهام أكاديمي من خلال الجمع بين مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، والأدوات الإقتصادية، من منظور إستراتيجي شامل، ما يوفر قاعدة تحليلية متماسكة لفهم منطلقات النفوذ الأميركي في عالم متعدد الأقطاب.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

حدود الدراسة:

حدود الدراسة الزمانية: للإحاطة بمفهوم السياسة الخارجية الأميركية وتوظيف العقوبات الإقتصادية كأداة فاعلة تكرست ضمن هذه السياسة، كان لا بد من العودة إلى مراحل ما قبل الحرب الباردة، وأثنائها، ثم المرحلة التي أعقبتها، وصولا للمرحلة المعاصرة.

حدود الدراسة المكانية: تتمحور الدراسة، حول الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الفاعل الرئيسي في فرض العقوبات الأحادية، مع التركيز على الجهات المستهدفة في بقية أنحاء العالم، بما يسمح تحليل أثر العقوبات ودورها في إدارة النظام العالمي.

منهجية البحث:

سيتم الإعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي، لفهم تطور مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، وتحليل موقع العقوبات الأحادية ضمن أدواتها، من خلال تفكيك الأطر المفاهيمية والنظرية وربطها بالسياسة الخارجية والإستراتجية الأميركية الكبرى.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية

الفرع الأول: مراحل السياسة الخارجية الأميركية

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية الاميركية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأميركية واستخدام العقوبات الإقتصادية

الفرع الأول: تاريخ استخدام العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأميركية

الفرع الثاني: منطلقات سياسة العقوبات الإقتصادية الأميركية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، تمخضت نتيجة جهود تاريخية، لها مقوماتها في عالم معقد وسريع التغييرات والتطورات وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت جميع وسائلها عبر التاريخ لغرض تعزيز مصالحها الحيوية، عبر الإستخدام المكثف للدبلوماسية والقوة المفرطة أحيانا. والتي يمكن الحديث عنها من خلال مراحل ثلاث:

الفرع الأول: مراحل السياسة الخارجية الأميركية

يمكن ضبط مفهوم السياسة الخارجية حسب مراحلها بوصفه تصورا متغيرا لطبيعة علاقة الدولة بالعالم الخارجي، وعليه لا يمكن تحديد المفهوم، كتعريف ثابت، بل كصيغة عملية تطورت عبر مراحل تاريخية متمايزة.

أولا: مرحلة ما قبل الحرب الباردة

في مرحلة تكوينها الأولى، انتهجت السياسة الخارجية الأميركية، منهجا إنعزاليا ووسم تاريخ الولايات المتحدة باتجاه فكري ظل فيها مؤثرا لفترة طويلة[1]، واستند هذا المنهج لمبدأ(مونرو)، والذي يعد من أهم المبادئ التاريخية التي تأسست على أصولها السياسة الخارجية الأميركية. حيث أوضح الرئيس مونرو في رسالة للكونغرس عام 1832، أن النظام السياسي للقوة الحليفة يختلف بصورة أساسية عن النظام في الولايات المتحدة، وعليه فإن السياسة الخارجية تم في حينها صياغتها على أساس مبدأين هما:

1-عدم التدخل في الشؤون الأوروبية

2-عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في الشؤون الأميركية أو في بناء الحضارة الأميركية الجديدة.

[1] باتريك هرمان وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة أنور مضيف، ط1، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1991، ص، 11.

هكذا أثرت تلك المرحلة التاريخية على السياسة الخارجية الأميركية ونجد أنها ساهمت في بلورة سياسة خارجية أميركية تتسم مبادئها بالبساطة والتعقيد في آن واحد، ولكن بدت وكأنها كانت مصممة خصيصا لبيئة وطموحات الولايات المتحدة[2].

طرح بعدها الرئيس (ودرو ولسن) مجموعة من المبادئ التي تم على أساسها تسوية الحرب العالمية الأولى، ففي خطابه أمام مجلس الشيوخ الأميركي عام 1917، أوضح الأفكار الرئيسية التي تضمنتها المبادئ الأربعة عشر، وهي أفكار تشكل الأساس التي تقوم عليها عملية صنع القرار وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، ولقد انطوت مبادئ ولسن الأربعة عشر على مبادئ مهدت لطريق جديد في سياسة الولايات المتحدة الجديدة، والإنخراط في الحرب العالمية الأولى أتت كنتيجة لهذه المبادئ، والإنغماس لاحقا في سلسلة من التحالفات وفي معادلات معقدة للمصالح الدولية والتي أدت في النهاية إلى الدخول في الحرب العالمية الثانية، وظهورها كقوة عالمية[3].

ثانيا: مرحلة الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتجهت الولايات المتحدة نحو الدخول المكثف في المعاهدات الدولية، مثل معاهدة شمال الأطلسي والسعي إلى إنشاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتنظيم السياسة الخارجية، عبر تعزيز دورها الدبلوماسي، فضلا إلى رغبتها في القيام بدور ما إن لم يكن رائدا في القرارات السياسية والعسكرية التي تختص الشأن الدولي[4].

وفي الوقت نفسه، بدأت أحداث الصراع بالتصاعد بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، الأمر الذي تطلب الإسراع في بناء القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية، لحلفاء الولايات المتحدة، وهو ما ألقى بظلاله على السياسة الخارجية الأميركية، وتم تنفيذ مبدأ (ترومان) من قبل الرئيس من قبل الرئيس الأميركي (هاري ترومان)، عام 1947، والذي كان له واجهة إيديولوجية أثرت على توجيه وصياغة السياسة الخارجية الأميركية لفترة الحرب الباردة، وأوكل هذا المبدأ الذي لاقى تتأييد من الكونغرس الولايات المتحدة الدور الرئيسي في الدفاع عن أوروبا الغربية، والمناطق ذات الصلة بالأمن الأميركي، وقد انعكست هذه السياسة الناجمة عن مبدأ ترومان على المواقف الأميركية الخارجية أثناء الحرب الباردة، وكان مبدأ ترومان بمثابة الإعلان عن سياسة عامة للولايات المتحدة في المجال الخارجي على أساس مواجهة تهديد الديمقراطية في أي مكان من العالم، مترافقا ذلك مع حماية مصالحها[5].

ولقد تميزت هذه السياسة بالشمول والقوة يعني ذلك، أن حدود المسموح وغير المسموح قد تلاشت أمام متطلبات الصراع بين القوى العظمى سيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأميركية، أن عليها أن تهتم بكل القضايا العالمية على اختلاف أنواعها وأن تحسم نهايتها بما يخدم المصالح الأميركية. أما ميزة القوة فتعني، أن القوة هي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه السياسة الأميركية، وهو ما عززته كتابات معظم المفكرين الأميركيين في تلك الفترة، أمثال (هنري كسنجر)، حيث رأى أن طبيعة الظروف الدولية المصاحبة للصراع مع الإتحاد السوفيتي، أصبحت تدفع الولايات المتحدة إلى ضرورة الإنغماس في الشؤون الدولية[6].

---

[2] بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، ترجمة يوسف دومط، دار الجيل، بيروت، 1993، ص. 591.

[3] بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 71.

[4] تشارلز كيجلي، بوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأميركية، رؤى وشواهد، ترجمة عبد الوهاب غلوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص. 44.

[5] المصدر نفسه، ص. 48.

[6] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت، 2008، ص 24.

ورأى (جوزيف ناي)، من جهته أن المتطلبات السياسية والعسكرية الجديدة في الحرب الباردة لم تكن إختبار للمؤسسات الحكومية الجديدة التي تم تصميمها لمعالجة التصور الإرادي الذي وضعته تجربة الحرب العالمية الثانية، وإنما كانت إختبارا لهذه المؤسسات وبما يعكس رغبة الولايات المتحدة في المشاركة الدائمة في الشؤون الدولية[7].

ثالثا:مرحلة ما بعد الحرب الباردة

في هذه المرحلة طرحت الولايات المتحدة أفكارا شكلت عاملا حاسما ومتغيرا في سياستها الخارجية، وروجت لهذه الأفكار من خلال عدد من المفكرين أمثال (فوكوياما) و (صاموئيل هنتغتون) و (بول كندي)، وهؤلاء اتفقوا على جملة من الأفكار أبرزها:

–أن العالم يشهد في هذه المرحلة نهاية التاريخ، أي أنه بعد سقوط الشيوعية، لم يعد هناك إلا الليبرالية الأميركية، والتي تعتبر حسب وجهة نظر (فوكوياما)، البديل الذي لا يوجد من ينافسه في العالم، والذي من شأنه أن يصاغ كإيديولوجية تتوحد على مبادئ الحرية والديمقراطية، وقدم فوكاياما الولايات المتحدة كقوة منتصرة ذات قدرة عالية على التجدد وتجاوز الأزمات، وبالتالي تفوق النموذج الليبرالي الأميركي[8].

–أن الصراع الذي يتوقع أن يسود في النظام الدولي، لمرحلة ما بعد الحرب الباردة هو صراع الحضارات وهو صراع يستمد جذوره من العلاقات التاريخية التي سادت بين أبرز الحضارات القديمة في العالم منذ نشوئها وأن هذا الصراع سوف يستمر بوجوه جديدة تؤثر في العالم الحر[9].

هذه الأفكار مهدت إلى بلورة إتجاه الإنفراد في السياسة الخارجية الأميركية، على اعتبار أن الولايات المتحدة تعتبر القوة الأولى في العالم، وقد لعبت دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية الأميركية، بل ودورا مؤثرا فيه بصورة مباشرة منذ مبدأ الرئيس (مونرو)، وصولا للأفكار السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي ساهمت في تطويع المعطيات الواقعية لصالح فكرة القوة كأساس للسياسة الخارجية الأميركية والتي شهدتها مراحل التاريخ السياسي العالمي المعاصر.

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأميركية

السياسة الخارجية الأميركية منذ نشأتها وجهت لتحقيق أهداف المصلحة القومية الأميركية، وتحقيق أمنها الداخلي مرهون بمدى تحقيق مصلحتها على المستوى الخارجي، فعملت على وضع جملة من الأدوات والآليات لتحقيق أهدافها، بالتالي، لابد من التطرق لهذه الأدوات التي ساهمت في تحقيق إستراتجية الولايات المتحدة الكبرى، والتي استفاض في شرحها مجموعة واسعة من الباحثين والمفكرين، المتخصصين في الشؤون الإستراتجية، وتم تقسيمها إلى أدوات صلبة، وأخرى ناعمة، حيث تم توظيفها بما يتناغم مع المصلحة القومية الأميركية.

أولا: الأدوات الصلبة(الأداة العسكرية)

ويقصد بها توظيف القوة العسكرية سبيلا لتحقيق الأهداف الإستراتجية في السياسة الخارجية، وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الأداة العسكرية وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري، وما يدلل على ذلك، كثافة اللجوء إلى الأداة العسكرية وتكرار

[7] المصدر نفسه، ص. 23.

[8] جون سبانيير، السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسن سري، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص. 9.

[9] المصدر نفسه، ص. 11.

توظيفها في تنفيذ سياساتها[10]. والمتتبع لإستخدامات الولايات المتحدة لقوتها العسكرية مباشرة يلحظ أن شكلين من الإستخدامات تم اللجوء إليها وهما:

الأول: التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار وهي إستخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في إتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به، أو دفعه نحو إشباع سلوك معين لا يرغب القيام به[11].

الثاني: الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط هذا الشكل بالإستخدام القتالي لها، في إطار نمط الدفاع، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث آثار تدميرية مباشرة، وترتبط بغرض العمليات العسكرية والأهداف المتوخى تحقيقها[12].

وتعد الآلة العسكرية من الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها، إلا أنه بعد أحداث 11 أيلول عملت السياسة الخارجية الأميركية على إضفاء المبرر الإنساني لعملياتها العسكرية، إلى درجة تحاول إظهار تدخلها العسكري حاجة دولية أكثر من حاجة أميركية كما يقول (كولن باول)[13]:" إن حاجة العالم للديقراطية ونبذ الإرهاب يدعونا لأن نكون خارج حدودنا الوطنية"[14]. وبذلك عملت الولايات المتحدة على إضفاء صفة المشروعية فعمدت لتوظيف مؤسسات النظام الدولي لاسيما مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على سلوكها التدخلي العسكري المنفرد، وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة ترتكز دائما على استخدام قوتها العسكرية وبشتى الأساليب والإستخدامات في سبيل تحقيق مصلحتها والحفاظ عليها.

ثانيا: الأدوات الناعمة (الدبلوماسية–الإعلامية–الإقتصادية)

الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية هي مجموعة الوسائل غير العسكرية التي تستخدمها الدولة للتأثير في سلوك الآخرين، وعندما نتحدث عن السياسة الخارجية الأميركية تظهر هذه الأدوات بوضوح لأنها إحدى الدول التي أتقنت توظيفها عبر قرن كامل، وهذه الأدوات هي (الدبلوماسية، الإعلامية، الإقتصادية).

1–الدبلوماسية:

شكلت الدبلوماسية الأداة الناعمة للسياسة الخارجية الأميركية بوصفها منظمة تأثير تعتمد على عملية الجذب السياسي والثقافي والمؤسسي، بعيدا عن الإكراه، فالولايات المتحدة تقدم نفسها منذ تأسيسها كرائدة في تحويل القيم إلى نموذج سلوكي ينطبق على السياسة الدولية

[10] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 101.

[11] أمثلة عن التهديد باستخدام القوة العسكرية، من قبل الولايات المتحدة الأميركية، أبرزها أزمة الصواريخ الكوبية 1962، التهديد ضد العراق قبل حرب الخليج 1991، كذلك ضد كوريا الشمالية والصين، وأبرزها ضد إيران على خلفية ملفها النووي، ومؤخرا ضد فنزولا .

[12] محمد عبد السلام، احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 274. ولقد استخدمت الولايات المتحدة على مدى عقود الآلية العسكرية المباشرة، فمثلت حرب فيتنام (1965–1975)، الحد الأقصى لاستخدام الولايات المتحدة للإستخدام العسكري المباشر، وكذلك غزو أفغانستان 2001، وغزو العراق 2003.

[13] كولن باول هو عسكري ودبلوماسي أميركي شغل مناصب قيادية كبرى في الجيش والإدارة الأميركية ، وتولى منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس جورج بوش الإبن.

[14] أحمد فخر، الحروب العادلة بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في الشرق الأوسط، قضايا استراتجية، المركز العربي للدراسات الإستراتجية، العدد1، لندن، 1996، ص 12.

برمتها. هذه الأداة الدبلوماسية تعود جذورها إلى الخلفية الليبرالية في النظام الأميركي، والذي شكل شبكة من القواعد التي يمكن توسيعها والتأثير من خلالها[15].

ومن هنا نشأت القوة الناعمة، والتي يمكن تحديد قواعدها عبر التأثير بالإقناع، أو الرغبة من الإقتراب بنموذج ناجح، لذلك نجد أن العمل الدبلوماسي الأميركي كثيرا ما يتجاوز التفاوض التقليدي ليتحول إلى عملية بناء النظام، وذلك يتم من خلال تحالفات مرنة تشكل الإطار التي تتفاعل معه الولايات المتحدة في النسق الدولي.

وهذا ما ينسجم مع تعريف (جوزيف ناي) الذي يرى بأن الدبلوماسية الأميركية هي الأداة التي تستخدمها الولايات المتحدة لترجمة جاذبية نموذجها السياسي والإقتصادي إلى نفوذ دولي. ضمن إطار القوة الناعمة، تصبح الدبلوماسية وسيلة تجعل الآخرين يريدون ما تريده أميركا، لأنهم يجيدون في قيمها ومؤسساتها نموذجا يحتذى به[16].

بدوره (هنري كسنجر) يعتبر أن الدبلوماسية الأميركية هي مزيج من المثالية الأميركية المتجذرة والإعتبارات الواقعية للقوة، فيرى أن واشنطن تمارس دبلوماسية قائمة على هدفين متوازيين، الدفاع عن نظام عالمي مبني على قيمها، وإدارة ميزان القوى بطريقة تخدم موقعها القيادي[17].

باختصار، الدبلوماسية الأميركية ليست مجرد تفاوض أو رسائل سياسية، بل مشروع تأثير طويل المدى يقوم على مزيج من القوة، القيم، والمؤسسات، ضمن إطار عالمي تريد الولايات المتحدة أن تبقى مركزه.

2-الوسيلة الإعلامية

تحتل الوسيلة الإعلامية شأنها شأن الوسائل الأخرى، مكانا مهما في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية، فنجد أن المؤسسات الإعلامية الأميركية تمارس دورا مهما في تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، كونها الأداة المسؤولة عن نشر المفاهيم والقيم الأميركية، فضلا عن كونها تستعمل لترويج المعلومات وتغطية الأحداث. ومع التطور الكبير في مجال الإعلام والإتصال والتكنولوجيا أصبحت توظف الدعاية في تنفيذ سياساتها عبر التأثير في عقول الجماهير وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم بما يخدم مصالحهم وأهدافهم. أو ما أسماه (جوزيف ناي) بالقوة الناعمة التي لا تعتمد على بطش الأساطيل والمدافع الحربية[18]. وهذا ما أكده (بريجنسكي) أيضا بالقول : "أن الإنتشار السريع للإنترنت كأداة جديدة للإتصال ما هو إلا مظهر واحد من مظاهر التأثير العالمي الكبير لأمريكا بوصفها الرائد الإجتماعي للعالم".[19]

وعملت وكالة الأمن القومي الأميركي على التنسيق بينها وبين الشركات الرئيسية العاملة في مجال الدعاية وصناعة السينما، فحدد الرئيس (روزفلت) خمسة موضوعات تتمتع بالأولوية والتي تحترم المجهود القومي الأميركي وهي: توضيح وتفسير لماذا يحارب الأميركيون، تشجيع العمل والإنتاج، وصف الأمم وشعوبها، تصوير بطولات القوة المسلحة. وهذا بالفعل ماتم العمل عليه، فمثلا بعد

[15] Tony Smith, Why Wilson Matters, The Origin of American Liberal Internationalism and Its Crisis Today, Princeton University Press, 2017, p.13.

[16] Joseph Nye, Soft Power, The means to Success in world Politics, Public Affairs, New York, 2004, p. 12.

[17] Henry Kissinger, Diplomacy, New York, 1994, p.32.

[18] Joseph Nye, Soft Power, Ibid, p.25.

[19] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مرجع سابق، ص. 35.

أحداث 11أيلول، عملت الصحافة الأميركية على تأجيج حملة الكراهية تجاه العرب، والمسلمين، مثل (مقالات في نيويورك تايمز)، تحت عناوين محرضة مثل(غضب المسلمين) و (الجذور الثقافية العميقة للإرهاب الإسلامي)[20]....

مما تقدم، يظهر لنا أن الوسيلة الإعلامية أو الدعائية شكلت الإطار الداعم للسياسة الخارجية الأميركية، وعكست صورة هذا الأداء أمام الرأي العام الأميركي ومن ثم العالمي، ولم يغفل أصحاب القرار في الولايات المتحدة على أهمية هذه الأداة في التأثير المباشر على وعي الشعوب واستمالة عقولهم بما يخدم توجهات السياسة الأميركية في العالم.

3-الأداة الإقتصادية:

أدى إنفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي، إلى نزوع الولايات المتحدة الدائم نحو الآليات الإقتصادية ومحاولة تدويلها، واستخدامها وفق مصالحها وضمن اتجاهات التحفيز والعقوبات على حد سواء، فأصبحت العقوبات الإقتصادية نهجا ثابتا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ولم تكتف بموجبه بفرض عقوبات من جانبها فحسب، بل ساعدها تزعمها لحلف شمال الأطلسي بجر الدول الأعضاء إلى تأييد إجراءاتها العقابية. إضف إلى إستغلال الولايات المتحدة لنفوذها داخل المؤسسات الإقتصادية الدولية، وتحديدا صندوق النقد والبنك الدوليين في فرض ما يمكن عده عقوبات إقتصادية بشكل غير مباشر عن طريق التحكم في إتجاهات منح قروضو مساعدات من قبل هذه الهيئات الدولية.[21]

ولابد من الإشارة إلى برامج التحفيز الإقتصادي كأداة تدخل ضمن آليات تفعيل السياسة الخارجية الأميركية، والتي ظهرت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية(كمشروع مارشال)، على شكل برامج أميركية سيادية ومن موارد القطاع الخاص، وبعدها اتجهت الولايات المتحدة إلى مأسسة عملها الإقتصادي في إطار برامجها الخارجية من أهمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين وبشكل موجه باتساق مع أولويات السياسة الخارجية الأميركية بما يضمن تحقيق الأهداف المركزية لها[22].

أما العقوبات الإقتصادية التي توجهها الولايات المتحدة نحو الدول والكيانات الأخرى لكي تعدل من سلوكها السياسي، فأصبحت وبسرعة أداة الإختيار لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر إستخداما كأداة فاعلة في السياسة الخارجية الأميركية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهذا ما سنناقشه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني :السياسة الخارجية الأميركية واستخدام العقوبات الإقتصادية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأ النفوذ الأميركي في العلاقات الدولية بالظهور، واتسع دورها وتأثيرها في أهم الأحداث الدولية، وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة بالقيادة عالميا. مما حفز واشنطن إلى استخدام العقوبات

[20] المصدر نفسه، ص. 36.

[21] عبد الناصر ناصر، العقوبات الإقتصادية أداة للسياسة الخارجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، بيروت، 2001، ص. 27.

[22] جاسم محمد مصعب، العامل الإقتصادي في السياسة الخارجية الأميركية، مجلة دراسات دولية، العدد 46، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص 243.

الإقتصادية بشكل متزايد كأداة من أدوات سياستها الخارجية، تحقيقا لأهداف هذه السياسة، وردا على التهديدات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد أدى زوال نظام ثنائي القطبية إلى إتجاه واشنطن نحو محاولة تدويل نزوعها الدائم إلى استخدام آلية العقوبات الإقتصادية ضد الدول التي تدخل معها في صراعات أو تعدها معادية لها ومصالحها، في ظل الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية وأدواتها التنفيذية المتمثلة بمجلس الأمن.

الفرع الأول:تاريخ استخدام العقوبات في السياسة الخارجية الأميركية

في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية، لم تكن العقوبات مجرد أداة ضغط، أو تدبير إقتصادي، بل تحولت عبر الزمن إلى منهج ووسيلة مركزية تستخدم لتعديل سلوك الخصوم، وحماية المصالح وفرض قواعد تراها الولايات المتحدة جزءا من النظام الدولي. ويمكن فهم هذا المسار بوضوح إذا نظرنا إليه عبر ثلاث مراحل تاريخية متتابعة: ما قبل الحرب الباردة، وخلالها، ثم المرحلة التي تلتها.

أولا: العقوبات الإقتصادية الأميركية قبل الحرب الباردة

يرجع أول استخدام للعقوبات الإقتصادية إلى ما قبل إستقلال الولايات المتحدة، وتمثلت في العقوبات التي فرضتها المستعمرات الأميركية على بريطانيا إبان الإستعمار البريطاني لشمال أميركا عام 1770، عن طريق تبني التجار في بوسطن ونيويورك سياسة عدم الإستيراد، والتي وسعت فيما بعد لتصبح (عدم الإستيراد، وعدم التصدير، وعدم الإستهلاك)، وفي عام 1807، قام الرئيس الاميركي (توماس جيفرسون)، بالحصول على موافقة الكونغرس على قانون الحظر الذي منع كل السفن التابعة للولايات المتحدة الأميركية من الذهاب إلى الموانئ الأجنبية[23]، وعلى الرغم من الآثار الكارثية للقانون على تجارة الولايات المتحدة، إلا أنه استمرت الولايات المتحدة في استخدام سلاح العقوبات ضد الدول الأخرى، ففرضت عقوبات على بريطانيا، فرنسا، وروسيا خلال حرب القرم 1853–1865، وكذلك فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إسبانيا أثناء الحرب الأميركية الإسبانية عام 1898[24].

وأدى تزايد استخدام العقوبات الإقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين، ومن تلاها، إلى بلورة فكرة العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأميركية عن طريق الإستخدام المتكرر، والتطور الذي شهدته آلية العقوبات خلال هذه المدة، إذ بدأت العقوبات الإقتصادية تستقل بذاتها عن الحرب، وتصبح أداة مستقلة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية تستخدم كبديل للعمل العسكري المعلن، ولأغراض متعددة كتغيير سياسة البلد المستهدف، وزعزعة الحكومة، وتعطيل الجهود العسكرية وإعاقة القدرة العسكرية[25].

وفي عام 1940، أقر الكونغرس الأميركي، قانون (تقوية دفاع الأمة)، الذي أعطى للرئيس القوة لتقييد الصادرات لأي مادة مطلوبة للدفاع في الولايات المتحدة والترخيص بتصديرها لأمم صديقة. وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر واقع جديد تمثل بحرب

[23] جورج عين ملك، السياسة الأميركية، آلية التدخل والعدوان، مكتبة الخدمة المطبعية، دمشق، 1986، ص 46.

[24] نصر محمد عارف، العقوبات والمعونات، دراسة في إعاقة عملية التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، كانون الثاني 2000، ص. 40.

[25] جيف مارتن، العقوبات التجارية ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، مجلة مواقف إقتصادية، العدد (17)، وكالة الإعلام الأميركية، نيسان 1997، ص. 25.

باردة مستمرة، شكلت العقوبات أهم أسلحة تلك الحرب، إذ أنه وفي ظل الردع النووي المتبادل لم يكن هناك سبيل إلى حروب تقليدية، فتم نقل الأعمال العدائية من ميدان السلاح إلى ميدان الإقتصاد.

ثانيا: العقوبات الإقتصادية الأميركية أثناء الحرب الباردة

أقرت الإدارات الأميركية المتعاقبة إبان الحرب الباردة نحو 60 قانونا أو أمرا تنفيذيا بفرض عقوبات إقتصادية مباشرة، فضلا عن مئات القوانين الأخرى التي فرضت عقوبات بشكل غير مباشر كتلك المدرجة في إطار محاربة الشيوعية، وكذلك تلك التي يمكن عد أمنها يتعلق بالشؤون الداخلية الأميركية لأنها تطال الأميركيين أفرادا وشركات. ويتمثل المثال الأكثر أهمية لإستعمال الولايات المتحدة للعقوبات الإقتصادية، أثناء مدة خمسينيات القرن العشرين في فرض العقوبات على مصر خلال أزمة السويس التي بدأت بقيام الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر) بتأميم قناة السويس[26].

أما سنوات ستينيات القرن العشرين، فشهدت العقوبات الأبرز على كوبا، والتي لا زالت ممتدة إلى الآن والتي تمثلت في حظر توفير معونة إقتصادية، أو عسكرية إلى نظام حكم (فيدل كاسترو)، وتلك كانت أول عقوبة في سلسلة العقوبات المتعددة التي فرضت على كوبا.[27]

وفي سبعينيات القرن العشرين، طرأ تحول مهم على جملة المعايير الأميركية لفرض العقوبات بشمولها حالات ليست الولايات المتحدة طرف مباشر فيها. بل كان فرض الولايات المتحدة للعقوبات في هذه الفترة، تحت ذرائع تدعي واشنطن أنها تمس القيم والأخلاق التي بنيت عليها المفاهيم الليبرالية الجديدة التي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها فرضها على العالم، كالعقوبات التي فرضت على مستوطنة البيض في روديسيا –زيمبابواي حاليا– [28]، وكذلك على ليبيا في العام 1978 بذريعة إحتضان طرابلس لقوى إرهابية عالمية، وتلتها عقوبات على باكستان ومن ثم على إيران عام 1979.

وخلال عقد الثمانيات من القرن الماضي، واصلت الولايات المتحدة نهج فرض العقوبات، فأضيفت سوريا في العام 1986، وجنوب أفريقيا من العام نفسه، وكذلك السودان عام 1988، بسبب اتهام واشنطن لها بدعم الإرهاب، تلتها عقوبات على الصين تحت ذريعة أن الحكم في بكين لا يراعي ما تعده واشنطن "مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية الحزبية[29].

---

[26] غسان العزي: سياسة القوة، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص، 163.

[27] Donna Rich Kaplowitz, Anatomy of a Failed Embargo: U.S. Sanctions Against Cuba, Lynne Rienner Publishers, Colorado,1998, p.6

[28] [28] إعتبرت الولايات المتحدة إعلان روديسيا عام 1965، استقلالها من دون موافقة بريطانيا خطوة غير شرعية، لأنها عززت استمرار سلطة أقلية بيضاء على غالبية أفريقية محرومة من حقوقها السياسية، أرادت واشنطن إغلاق الباب أمام الإتحاد السوفيتي للقضية في أفريقيا عبر تصوير الولايات المتحدة كداعم غير مباشر لانظمة عنصرية، خصوصا مع تزايد الخطاب في واشنطن ضد الإستعمار.

[29] عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأميركية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني ، 1997، ص. 114.

لقد شهد النصف الأخير للحرب الباردة، زيادة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات الإقتصادية لأهداف إقتصادية وبالتحديد لتحسين الإقتصاد المحلي الأميركي، وكان المحفز لإستخدام هذه الأداة، هو التراجع في الإقتصاد الأميركي مقارنة بالإقتصادات الغربية الأخرى، إذ جاء الرد على الصعوبات الإقتصادية جزء من العمل الممكن نتيجة لزيادة الأحكام الخاصة للتجارة الحرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[30].

ثالثا: العقوبات الإقتصادية الأميركية بعد الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة لحظة فارقة في بنية النظام الدولي، وفي طبيعة الأدوات التي اعتمدتها الولايات المتحدة لإدارة علاقاتها الدولية، فمع غياب الخصم السوفياتي وانفراد واشنطن بموقع المهيمن على الساحة الدولية، برزت العقوبات الأحادية كأداة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية، وتحولت إلى وسيلة ممنهجة تستخدم ضد الدول بهدف دفعها لتعديل سلوكها الخارجي، بما يتلاءم مع القيم الليبرالية الأميركية[31].

شهد عقد التسعينيات اتساعا لافتا في نطاق العقوبات، ليس فقط من حيث الشمول بل أيضا بإضفاء الصفة الدولية على العقوبات الإقتصادية، وذلك من خلال استصدارها عن طريق مجلس الأمن الدولي، واستخدام الأمم المتحدة ذاتها في توفير غطاء دولي لعقوبات تقررها واشنطن منفردة[32].

وفي المحصلة أطلق انهيار الإتحاد السوفيتي العنان للولايات المتحدة في فرض العقوبات الإقتصادية، التي تسارعت بشكل كبير، وبلغت ذروتها بين عامي 1993– 1994، واتسعت لتشمل قائمة طويلة من الدول العربية والإسلامية، وفي عام 1999، أقرت واشنطن ما عرف بقانون التحرر من الإضهاد الديني، والذي ساهم بزيادة عدد الدول المعاقبة إلى 75 بلد[33].

نهاية القرن العشرين، شكل نقطة تحول في طبيعة العقوبات الإقتصادية الأميركية، بتحولها من عقوبات شاملة إلى عقوبات مستهدفة تطال الجهات الفاعلة داخل الدول.

الفرع الثاني: منطلقات سياسة العقوبات الإقتصادية الأميركية

أثناء الحرب الباردة وجهت الولايات المتحدة الأميركية العقوبات الإقتصادية أولا ضد الإتحاد السوفيتي ودول شيوعية أخرى، لإنجاز أهداف سياستها الخارجية بوضوح وطبقت بصيغة مشتركة مع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. ولجأت الولايات المتحدة وبشكل متزايد إلى إستخدام العقوبات لدعم أهداف سياساتها الخارجية، ويستند تطبيق هذه العقوبات إلى منطلقات عدة ثابتة، في جوهرها وإن إختلفت الأليات التي ساهمت في تحقيقها.

---

[30] جيف مارتن، العقوبات التجارية ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، مصدر سابق، ص.33.

[31] حسن الحاج علي: السياسة الخارجية الأميركية، أجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسة إستراتيجية، العدد(4)، مركز الدراسات الإستراتجية، الخرطوم، آب، 1995، ص. 85.

[32] بول كندي، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 364.

[33] جاسم محمد مصعب، العامل الإقتصادي في السياسة الخارجية الأميركية، مرجع سابق، ص. 256

أولا: منطلقات مرتبطة بالإستراتجية الأميركية الكبرى

تتشكل الإستراتجية الأميركية الكبرى ضمن إطار واسع، يتجاوز الإعتبارات العسكرية المباشرة، ليشمل مزيجا متداخلا من الأهداف السياسية التي تسعى الولايات المتحدة إلى ترسيخها في النظام الدولي، وتعكس هذه الرؤية إدراكا إستراتجيا من قبل أصحاب القرار في السياسة الأميركية ضمن تصور واحد مفاده إدامة قدرتها على تشكيل السلوك الدولي ومنع التحديات قبل تبلورها.

1-ضمان تحقيق الأمن القومي

أصبح تعبير الأمن القومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بمثابة الشعار المركزي الذي عملت في ظله سياسات المجموعة الدولية وقيادتها، وكانت الولايات المتحدة في المقدمة وخاصة فيما يتعلق بمواقفها وتطلعاتها ولإضفاء الشرعية على أدوات تلك السياسات، ويعود استخدام شعار الأمن القومي في الإدارة الأميركية إلى أنصار العالمية في الفكر السياسي الأميركي القائم على فكرة التدخل في الشؤون الدولية " لخدمة وضمان أمنهم القومي، ومصالحهم الجوهرية".[34]

ولأهمية هذا المفهوم لدى صناع القرار الأميركيون، فإنهم لا يستبعدون استخدام القوة العسكرية للحفاظ عليه، كما أكد بريجنسكي في قوله: " أن الولايات المتحدة تستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحصين أمنها الخاص". ويؤكد أيضا بقوله:" تتمثل وظيفة القيادة السياسية في ترجمة الإجماع الشعبي على مسألة الأمن إلى إستراتجية بعيدة المدى تعبئ الدعم العالمي، ولا تنفره، ففي عصر العولمة، سيكون انعدام الأمن الحقيقة الثابتة والسعي إلى حماية الأمن القومي الشغل الشاغل".[35]

ولهذا يمكن القول أن أولى منطلقات السياسة الخارجية الأميركية هي حماية وسلامة أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وصولا لتحقيق أمنها القومي، وهو هدف استراتيجي مهم رافق ديمومة وجود النظام الأميركي منذ اللحظات الأولى للتأسيس وحتى وقتنا الحاضر.

2-إقامة النظام الدولي الجديد بقيادتها

حرصت الولايات المتحدة من خلال إداراتها المتعاقبة، على اتباع سياسات تضمن استقرار النظام وبقائه وهذا ما عبر عنه الرئيس السابق (جورج بوش) الإبن، عام 2006، حيث صرح:" أننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن نؤثر في الأحداث من أجل الأفضل، بدلا من أن نكون تحت رحمتها". [36]

وسبق ذلك التصريح، أن أعلن (جيمس بيكر)، وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس (جورج بوش) الأب، عام 1990، فقال:" يتعين على الولايات المتحدة أن تقود، ويتعين على شعبنا أن يفهم، نحن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية والإقتصادية الضرورية"[37]. أضف إلى ذلك، تصريح (مادلين أولبرايت)، وزيرة الخارجية في عهد الرئيس (بيل كلنتون)، تؤكد بقولها:" العالم لنا، العالم للأمريكان"، وهذا ما ينسجم مع تصريح (صموئيل هنتنغتون)، عام 1993، عندما قال، " أن عالمنا من دون سيادة الولايات

[34] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص. 324.

[35] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 15.

[36] عادل محمد سليمان، النظام الحربي العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، القاهرة، 2001، ص 227.

[37] المصدر نفسه، ص 228.

المتحدة سيكون عالما أكثر فوضى وأقل ديمقراطية، إن السياسة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية الأميركيين وأمنهم، ولمستقبل الحرية والديمقراطية، والنظام الدولي في العالم".[38]

أردنا قوله من إستعراض التصريحات المذكورة، أن إقامة نظام دولي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية ليس هدفا مضمرا قابلا للشك أو التحليل، إنما هو هدفا مباشرا لاطالما سعت إلى تحقيقه الولايات المتحدة منذ تأسيسها، وهو ما يظهر على لسان المسؤولين، أصحاب القرار في السياسة الأميركية، بتصريحاتهم المعلنة للرأي العام بشكل واضح وصريح، وضمان إستقرار هذا النظام بزعامة الولايات المتحدة الأميركية.

3-الحد من ظهور قوى دولية منافسة وتقديم الدعم للحلفاء

إن التنافس الذي يظهر بين القوى الدولية، يمكن أن يعيق الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ويسمح بقيام نظام متعدد القطبية، لذلك كرست السياسة الأميركية جهودها على هدم أي محاولة تجمع إقليمي في مناطق العالم لا تتوافق وتوجهاتها، وكذلك السيطرة على أية مقاومة دولية للهيمنة الأميركية، ما يؤمنه لها النظام الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية والذي يحد من بروز أي دولة عظمى أخرى في العالم[39]. الأمر الذي جاء في (وثيقة القرن الأمريكي الجديد)، التقرير الذي نشره (المحافظون الجدد) عام 1997، والمتضمن مبادئ أساسية منها: [40]

-أحكام السيطرة على العالم.

-حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي.

وفي هذا الصدد، يقول وزير الخارجية الفرنسي السابق، (هوبير فيدرين)، بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى للهيمنة، وذلك يرجع إلى فلسفة دينية ثالوثية مقدسة مستندة على الفلسفة (الإغريقية الرومانية، واليهودية المسيحية، والوضعية العلمانية)، وتداخلت دوائرها وتكاملت حلقاتها عبر مسيرة معقدة كانت المرتكز الرئيس للحضارة الغربية البيضاء، ومن ثم ضرورة تشكيل نظام أحادي القطبية مع إعتراف رسمي دولي بأنها الدولة المسيطرة على هذا النظام فضلا إلى كونها شرطي العالم، وعليه فإنها ينبغي أن تتحكم بالعالم".[41]

وهناك العديد من التقارير الصادرة عن المؤسسات الرسمية التي تؤكد هذا الإتجاه، فالتقرير الصادر عن لجان البنتاغون عام 1991، يؤكد على ما يلي:" ضمان بناء أمريكا قوة عظمى وحيدة في العالم، وأن ديمومة هذا الحال تتم من خلال التصدي أو إجهاض أي محاولة اقتحام عبر ظهور مراكز قوى عظمى أخرى، أينما كانت في العالم." ويمضي التقرير ليؤكد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تضع هدفا إستراتجيا وهو" إقناع العالم بعدم جدوى إقتحام النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وتحدي القيادة الأميركية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود قوة عسكرية أميركية في أي مكان قد تتعرض فيه الهيمنة الأميركية إلى التهديد"[42].

وبالتالي، إن سياسة الولايات المتحدة الإستراتجية، تهدف إلى منع ظهور أية قوة منافسة لها على الصعيد الدولي، والحفاظ على الوضع الراهن وديمومة نظام الأحادية القطبية وما يمليه عليها من السيطرة والتحكم في السياسات العالمية.

---

[38] المصدر نفسه، ص 230.

[39] عدنان الهياجنه، الحرب على العراق، وتوازن القوى الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيار 2004، ص 336.

[40] سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الإمبريالية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 2 ، العدد 13، بيروت، 1980، ص 12.

[41] عدنان الهياجنة، الحرب على العراق، مصدر سابق، ص 336.

[42] مجموعة باحثين، المحافظون الجدد ودورهم في الإستراتجية الأميركية الجديدة، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 14، 2005، ص 13.

وفيما خص تقديم الدعم للحلفاء، فإن الهدف الذي دأبت الإدارة الأميركية على تحقيقه سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، هو دعم ومساندة الأنظمة الصديقة، ضد أي تهديد داخلي أو خارجي، خاصة في مرحلة الحرب الباردة، فالخيارات الإستراتجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خاصة بعد الحرب الباردة تبنت مبدأ (ملئ الفراغ)، الذي نادى به الرئيس (ازنهاور)، لتحقيق توازنات إقليمية، وتطوير العلاقات مع الحلفاء، ثم بعدها جاء مبدأ (نيكسون) بذات الإتجاه، داعيا إلى مساندة إقليمية من خلال المشاركة الإستراتجية مع بعض القوى الإقليمية(في الشرق الأوسط، السعودية، دول الخليج، تركيا....).[43]

فسعت الولايات المتحدة لإقامة نظام إقليمي يشكل سبيلا لضمان تفوق حلفائها، كما في الشرق الأوسط مثلا، حيث سعت إلى تشكيل نظام إقليمي جديد تشكل إسرائيل أحد أهم عناصره، وهذا ما نقرأه على سبيل المثال في تصريحات وزير الخارجية السابق (وارن كريستوفر):" إن من أهم أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، هو خلق شرق أوسط جديد يتكون من مجموعة من الأمم المختلفة، بحيث تتشارك المصلحة العامة وتعيش بسلام، وتتمتع بالإستقرار والتقدم الإقتصادي، وتقدم الشعوب جميعها في المنطقة".[44]

ويتضح مما تقدم، في إطار الإلتزامات الدولية للولايات المتحدة تقوم بتقديم الدعم والحماية للحلفاء، بما يضمن تحقيق وضمان مصالحها الحيوية بالدرجة الأساس على مختلف أقاليم العالم، وعدهم الذراع الحارس للمصالح الحيوية في ذلك الإقليم.

ثانيا: منطلقات مرتبطة بمنظومة القيم الأميركية

وجدت الولايات المتحدة في بقاء سيطرتها على مهام صنع السلام وفرضه على المستوى الدولي أهمية كبيرة لخدمة مصالحها، إذ قامت بنشر قواتها العسكرية على على مساحة العالم، ونفذت عمليات تدخل عسكري باسم حفظ السلام، وردع العدوان، ووفق تعبير الباحث الأميركي (نعوم شومسكي)، أن الولايات المتحدة :" يجب أن تتحمل عبء تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره ".[45]

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، تم تأكيد هذا التوجه في السياسة الخارجية الأميركية عبر نشر المبادئ الليبرالية الأميركية وفق ما يلي:" الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية، ويتمثلان في نقل مبادئ الدستور الأميركي إلى العالم....".[46]

وفي إستراتجية الأمن القومي الأميركي، التي صدرت عام 2002، أكدت:"تتمتع الولايات المتحدة الأميركية، بإمتلاك قوة عسكرية لا نظير لها، ونفوذ إقتصادي وسياسي عظيمين، وأنها ستوظف إقتدارها العسكري وحنكتها الإقتصادية لنشر الحرية، والعمل بنشاط لإدخال الديمقراطية، والتطور الإقتصادي، والأسواق والتجارة الحرة إلى كل ركن من أركان العالم....."[47]

لقد إنطلقت السياسة الأميركية، أيضا على مبدأ ضرورة إنتهاج العملية الديمقراطية ومن ثم إسهامها كقوة فاعلة في إستتباب الإستقرار والأمن الدوليين، ووفق ما أعلن (أنتوني ليك)، المستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي في إدارة كلنتون عام 1993، أن توسيع الديمقراطية هدف أساس من أهداف السياسة الخارجية الأميركية، وإن البديل لمبدأ الحصار لا بد من أن يكون إستراتجية التوسع، أي توسيع الديمقراطية وإقتصاديات السوق[48].

---

[43] آلان غريش ودومينيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العويش، بيروت 1991، ص 223.

[44] المصدر نفسه، ص 225.

[45] نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1998، ص 15.

[46] John Lewis Ghaddis, A Grand Strategy of Transformation, "Foreign Policy, no.133, 2002, p. 50.

[47] Ibid, p. 54.

[48] ألفلين توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل، بغداد، 1997، ص 76.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق، يعد استخدام العقوبات الإقتصادية في السياسة الخارجية الأميركية ، مرتبطة أولا وأخيرا، بجوهر الأمن القومي الأميركي من جهة، والحفاظ على المصالح الحيوية، من جهة أخرى، وذلك ما يعد من المبادئ الأساسية في الإستراتجية الكونية للولايات المتحدة الأميركية، ويرتبط جوهر هذه المبادئ بفكرة البقاء، والتي تدرجت من كونها مشروعا سياسيا للدفاع القومي مرورا بضرورات الردع والدفاع، وصولا إلى تربعها على قمة الهرم الدولي، بحيث تستطيع الولايات المتحدة تفعيل جميع آلياتها لضمان تحقيق هذه الأهداف، ومن ضمنها العقوبات الإقتصادية. وبعد أن تناولنا بالدراسة، مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، وكيف وظفت العقوبات الأميركية ضمن آلياتها، تم التوصل لجملة من الإستنتاجات أهمها:

أولا: لعبت الأفكار السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية الأميركية وأدت إلى تطويع المعطيات الواقعية لصالح فكرة القوة والإنفراد كأساس للسياسة الخارجية الأميركية.

ثانيا: إلى جانب القوة الصلبة، وظفت الولايات المتحدة أدواتها الناعمة للتأثير في سلوك الآخرين، وأصبحت العقوبات الأداة الأكثر إستخداما كأداة فاعلة في السياسة الخارجية الأميركية لتحقيق أهداف إستراتجيتها الكبرى.

ثالثا: وظفت الولايات المتحدة قدرتها الإقتصادية، والسياسية والعسكرية في دعم أدوات تفعيل هذه السياسات وفي طليعتها إستخدام العقوبات الإقتصادية بشكل متزايد وحاد.

وبذلك يمكن إستعراض عدد من المقترحات أهمها:

أولا: ينبغي إعادة ضبط موقع العقوبات ضمن سلة أدوات السياسة الخارجية، باعتبارها أداة مساندة لا كبديل عن الدبلوماسية إذ أن الإفراط في استخدامها من قبل الولايات المتحدة أدى تبعات عكسية على النظام العالمي.

ثانيا: يجب مقاربة العقوبات الأحادية وفق مسارات متعددة، أهمها إعادة تدويل قضية العقوبات عبر تفعيل الأدوات الدبلوماسية والقانونية، للحد من آثارها على الدول المستهدفة، وفي هذا السياق، لا تختزل المواجهة في كسر أثر العقوبات المباشر، بل في تقليص قدرتها على إعادة تشكيل خيارات الدولة المستهدفة، وإخضاع سلوكها الإستراتيجي.

لائحة المراجع:

بريجنسكي ، زبيغنيو.(2004). الإختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

توفلر، ألفلين.(1997). صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل، بغداد.

تشومسكي، نعوم. (1998). إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية،(الطبعة الثانية)، بيروت

سليمان، عادل. (2001). النظام الحربي العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، (العدد145) ،القاهرة.

فخر أحمد.(1997) . الحروب العادلة بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في الشرق الأوسط، قضايا استراتجية، المركز العربي للدراسات الإستراتجية، العدد1، لندن.

قبيسي، هادي .(2008). السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت.

كندي، بول (1994)، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

كيجلي ، تشارلز (2004). السياسة الخارجية الأميركية، رؤى وشواهد، ترجمة عبد الوهاب غلوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

ميكال، بيار (1993). تاريخ العالم المعاصر، ترجمة يوسف دومط، دار الجيل، بيروت.

ناصر، عبد الناصر (2001)، العقوبات الإقتصادية أداة للسياسة الخارجية، مجلة شؤون الأوسط، (العدد 102)، بيروت.

باتريك، هرمان، وآخرون،(1991). القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة أنور مضيف، (الطبعة الأولى)، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.

المراجع باللغة الأجنبية:

Smith, T. (2017). Why Wilson Matters, The Origin of American Liberal Internationalism and Its Crisis Today, Princeton University Press.

Nye, J. (2004). Soft Power, The means to Success in world Politics, Public Affairs, New York.

Kaplowtiz, R. (1998). Anatomy of a Failed Embargo: U.S. Sanctions Against Cuba, Lynne Rienner Publishers, Colorado.

Gaddis, L. (2002), A Grand Strategy of Transformation, Foreign Policy, no.133.

"The Use of Unilateral Sanctions as a tool of U.S. Foreign Policy: A Conceptual and Functional Frame Work"

Researcher:

Fatima Mokdad

Abstract:

This study concentrate on the economic sanctions as a central instrument in U.S foreign policy, as one of the non-military tools employed by the United States to achieve its foreign policy adjectives, the focus is on the systematic evolution of U.S sanctions from the end of World War II, particularly during the Cold War, this phase coincided with the transformation of the united state into a hegemonic power with in the international system. In this context, sanctions reflected a distinctly American conception of global leader ship.

Key words: U.S. sanctions, U.S. Foreign policy, Hard power, Soft power, Grand strategy, U.S led global order, Economic instruments, National security.